

المواطنة الديمقراطية والفاعلية الإجتماعية

حسين درويش العادلي

Tel – 07901 43 44 23

abuhabib1@hotmail.com

((1))

المواطنة كإنتماء عضوي بالدولة لا تحيا أو تتفعل دونما حاضن ديمقراطي يهبها الإلتئام والإعتراف والتجدر، فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة توأمة لأية تجارب تُنتجها الجماعة السياسية المكونة للدولة، كون أن الديمقراطية تقوم على أساس الإعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية من كرامة واختيار وحرية وإرادة، وعلى أساس حق المواطن بالتعبير والمشاركة وصنع القرار.. وهي ذاتها مقومات المواطنة الفعالة والصالحة في ظل الإلتئام للدولة الحديثة، من هنا كانت المواطنة الديمقراطية أساس الفاعلية الإجتماعية لأنها تهب شروط النهضة وركائز الفاعلية الإنسانية والوطنية . وبالمقابل لا يمكن تصوّر نشوء أية فاعلية إنسانية أو وطنية حقيقية في ظل المواطنة الدكتاتورية،.. فالمواطنة القابعة تحت سيطرة الإستبداد والإستعباد، الفاقدة للحرية والإرادة، المحرومة من التعبير والمشاركة.. لا يمكنها أن تُبدع أو تُنتج، والفاعلية والإبداع لا يصدر عن مجتمع السادة والعبيد.. بل يصدر عن مجتمع المساواة والتكافؤ والمشاركة.. والمواطنة الديمقراطية هي الأساس الموضوعي الواهب لإمكانات النمو الفعّال صوب التكامل الوطني كونه يهب شروط النهضة ومقومات الفاعلية المتواصلة .

((2))

إنّ مؤشرات الركود أو الفاعلية لأي مجتمع، إنما هي رهينة الوجود والفاعلية المجتمعية المرتبطة جوهرياً بمنظومة الرؤى والبرامج المدبرة للجهد الإجتماعي العام في تشكّلاته المعرفية والسياسية والإقتصادية. فعلى ضوء الفهم والتخطيط لطبيعة المجتمع وتشخيص ركائزه وثوابته الأساسية وإدراك مناحي حركيته ومعالم تطوّره ضمن مسارات كُليّة مُحددة.. تنتج لدينا مؤشرات النهوض والتقدم المجتمعي العام. وأي عمل يتجافى مع طبيعة المجتمع أو يجهل آليات حركته أو يعجز عن رسم معالم تطوّره أو يفشل في حل إشكاليات السلطة لديه.. سيقود لكارثة لا تزيد الواقع الإجتماعي سوى تقهقراً ورائياً في مناحي واتجاهات الحياة برمتها. من هنا يرتبط وجود وفاعلية المجتمع الإنساني والوطني بالمشروع الإجتماعي - السياسي الصالح والناهض والقادر على حفظ الوجود الإجتماعي ودفعه قُدماً نحو التطوّر. ومشروع الدكتاتورية لا يمكنه ذاتاً من إنتاج الفاعلية والتطوّر كونه يؤسس وجوده على الإستبداد والإستعباد القاتل للروح الإنسانية

والإنتماء الوطني، بخلاف المشروع الديمقراطي الذي يؤسس كيانه على الإعراف والمشاركة والحرية والإرادة.

((3))

إنّ المجتمع أساساً هو: الهيئة الحاصلة من اجتماع مجموعة من البشر يعيشون في بيئة واحدة ويتألف بينهم الترابط من جهة القيم والأنظمة والقوانين والتقاليد والآداب والحوادث والأشغال والمصالح المشتركة لتنتج عنهم حياة إجتماعية.

إنّ الحياة الإجتماعية من الأمور الفطرية المودعة في كينونة المخلوق البشري، فالإنسان إجتماعي ومدني بالخلقة، أي أنها ميزة خلقية طبيعية لا تتولد عن الإضطراب أو الإختيار أو التعاقد، فالإنسان إنسان بالقوة ((أي استعداد إنساني محض)) وإنما تخرج إنسانيته إلى الفعل والتحقق من خلال المجتمع.

ومع أنّ وجود المجتمع -كوجود- يُعتبر وجوداً اعتبارياً، حيث أنّ الموجود في الخارج هم الأفراد على سبيل التحقق، إلا أنّ وجود المجتمع وجود حقيقي بالتبع، لأنّ الناتج من التفاعل القائم بين أفراد المجتمع إنما هو ناتج حقيقي وهو الروح أو الطبيعة الجماعية، وهذه الروح الجماعية هي في الحقيقة ناتج جديد حقيقي هي بمثابة نفس جديدة ناتجة عن النفوس الفردية الداخلة في التشكيل الإجتماعي، فالأفراد وحين انخرطهم في الهيئة الإجتماعية فإنهم يتفاعلون كوجودات حقيقية فيما بينهم من جهة الأفكار والمشاعر والأحاسيس والحاجات والمصالح المتبادلة، وهنا فالناتج من تفاعلهم الحقيقي هذا هي الروح الجماعية أو النفس الإجتماعية التي هي وجود حقيقي بدوره، فيكون للمجتمع وجود حقيقي وإن كان اعتبارياً من حيث الأصل.

((4))

نقول: إنّ للمجتمع أصالة كما للفرد أصالة، فأصالة الفرد متحققة بذاته وعلمه وعمله وثقافته.. الخ، وأصالة المجتمع متحققة من الروح والشخصية والإدراك والإرادة الجماعية العامة التي يؤلفها اجتماع الأفراد وما ينتج عنهم من تفاعل، فحياة وموت ورقي وتخلف المجتمعات حقيقة واقعية، فيمكنك أن تحكم على مجتمع ما بالتخلف مع أنّ صفة التخلف لا تصدق على جميع أفرادهم الواعي والمتعلم والمنقف، وهنا فحكمنا جاء على المجتمع باعتبار أنّ له وجوداً أصيلاً إلى جانب أصالة أفرادهم، من هنا كان للمجتمعات سُننها التاريخية الخاصة رقياً أو انحطاطاً مجداً أو ذلّة قوة أو ضعفاً، وأنّ لها أجلاً ومصيراً مشتركاً واحداً.. لذا نعي: أنّ العلاقة بين المجتمع وفاعليته وتاريخه هي علاقة تبعية بالضرورة، فالمجتمع هو الذي يصنع قدره ومصيره، من هنا كان عليه إعداد ذاته والإرتفاع بمحتواه والرقي بمضامينه ومثله وأخلاقياته واستعداداته في القوة والمنعة والعلم والعمل لضمان خلق مجده، وبخلاف ذلك فسيكتب بيده تاريخ اندحاره ليُشطب من سجل التاريخ الإنساني كمجتمع حي وفاعل ومؤثر.

((5))

وهنا يبرز السؤال الأهم: تُرى كيف يكسب المجتمع الحياة والفاعلية التاريخية؟ ونقول: إنَّ الأمر مرهون بقدره المجتمع على إدارة ذاته بحكمة وواقعية وتناغم وسلام.. وهي إدارة تتطلب مشروعاً سياسياً بالعمق يستطيع إنتاج دولة وسلطة قادرة على تمثيل الكل الإنساني والوطني بحيادية ونزاهة، وقادرة على خلق أنساق من الرؤى والمرتسمات على أرضية البقاء والبناء والتقدم، وهنا فالمواطنة الديمقراطية هي لبنة المشروع الإجتماعي السياسي الضامن لتمثيل الكل الوطني المتناغم والفعال، كونها تقوم على أساس الإعراف والتكافؤ والمشاركة والحريات المسؤولة والهادفة.

إنَّ المشروع الحضاري الديمقراطي التي تُشكل المواطنة الفعالة عموده الفقري هو الضامن لإنتاج فاعلية إجتماعية تصاعدية من خلال إنتاجه للسلطة الحيادية تقف على مسافة واحدة من الكل الوطني بعيداً عن الإقصاء والتهميش والإكراه والحجر، وهو الموفر لمقومات البناء والبقاء من خلال حله لإشكاليات السلطة والإدارة العامة للمشروع الإنساني السياسي. من هنا كان المجتمع الديمقراطي هو ذلك المجتمع المتناغم في تشكيلاته الهادفة لإقرار المصالح العامة التي تعود على مؤسساته وأفراده بالنفع المباشر، وهو المجتمع الممتليء أصالة وسيادةً ووعياً لذاته وأدواره ومسؤولياته، وهو المجتمع الرافض ثقافياً ومعرفياً وعملياً لشرعية القوة والإحتكار السياسي للحياة العامة، وهو مجتمع الإختيار والقانون لا مجتمع القوة والإستبداد، إذ لا يتأسس على الغريزة والخوف بل يقوم على الحرية المُنتجة للإختيار والقانون المُنتج للنظام، لذا فالحركية والفاعلية والإبداع والتقدم نتائج موضوعية للمجتمع القائم على أساس المواطنة الديمقراطية.

** ** *